

Distr.
GENERAL

S/1998/615*
7 July 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف وبناء على توجيهات من حكومتي أن أحيل إليكم طيه نص الجزء (أ) من الفقرة الخاصة بقضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، المتضمنة بالبيان الصحفي الصادر عن الدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وسأكون ممتنا إذا ما اتخذتم ما يلزم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد ج. سمحان
السفير
المندوب الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

* 9818429 *

مرفق

البيان الختامي للدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في الرياض
في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨

قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة
والعلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية

(أ) قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، في ضوء الزيارة التي قام بها وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى أبو ظبي في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٨م. وفي الوقت الذي عبر فيه المجلس الوزاري عن تفاؤله بما أسفرت عنه تلك الزيارة من نتائج، وعن تمنياته بأن يؤدي استمرار الاتصالات بين البلدين إلى استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات الصادقة باتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر الثلاث وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فإن المجلس الوزاري قد أكد مجدداً مواقفه الثابتة بتأكيد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة جميع المنشآت التي سبق إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

— — — — —